

[المجلد: الثالث / العدد: الأول / (أفريل 2019) / الصفحات: 193-206]

الصيرفة الإسلامية في الجزائر «الواقع، المعوقات والحلول»

خالدي عصام\*<sup>(1)</sup>؛ بن التاج موسى<sup>(2)</sup>؛ غربي حمزة<sup>(3)</sup>.

✉ aissam.khaldi@univ-msila.dz

✉ moussa.bentadj@gmail.com

✉ hamza.gharbi@univ-msila.dz

<sup>(1)</sup> أستاذ محاضر «أ»، جامعة المسيلة [الجزائر]

<sup>(2)</sup> باحث دكتوراه، جامعة ورقلة [الجزائر]

<sup>(3)</sup> أستاذ محاضر «أ»، جامعة المسيلة [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/04/30

تاريخ القبول: 2019/04/16

تاريخ الإرسال: 2019/03/12

**الملخص:** عرفت المصارف الإسلامية في مختلف بلدان العالم الإسلامي والغربي تطورا ملحوظا لما تكتسبه من خصائص في أساليب التمويل والاستثمار المرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس كان تطور العديد من المصارف على مستوى العالم ككل، والجزائر كإحدى دول هذا العالم عملت على إدخال مجموعة من الإصلاحات على أنظمتها التشريعية والقانونية، بهدف فتح المجال أمام أعمال الصيرفة الإسلامية لما لها من إقبال كبير من طرف المؤسسات الاقتصادية المسلمة، فهي قديمة من حيث المنشأ، حديثة من حيث تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، وبالرغم من ذلك فإن نشاطات هذه المصارف تشهد تطورا من سنة إلى أخرى منذ صدور قانون 1991/05/20، إلى غاية 2018 ليصل إلى أكثر من ست بنوك سنة 2018. قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والغربية بتبني نظام الصيرفة الإسلامية، لما في ذلك من مقاصد دينية وعقائدية، وذلك بعد صدور قانون 1991/05/20، والذي فتح المجال أمام بنك البركة الجزائري سنة 1990 وبنك السلام سنة 2008، وعدة بنوك أخرى، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية إلا أن ذلك يبقى محدودا بحكم تصريحات القائمين على عمل البنوك الإسلامية الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** مصارف إسلامية، تمويل إسلامي، أساليب التمويل، صعوبات التمويل..

تصنيف «جال»: G21.



aissam.khaldi@univ-msila.dz

\* البريد الإلكتروني للمُرسل:



## Islamic Banking In Algeria «Reality, Obstacles And Solutions»

Khaldi Aissam<sup>\*(1)</sup>; Bentadj Moussa<sup>(2)</sup>; Gharbi Hamza<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> University of Msila [Algeria] aissam.khaldi@univ-msila.dz

<sup>(2)</sup> University Of Ouargla [Algeria] moussa.bentadj@gmail.com

<sup>(3)</sup> University Of Msila [Algeria] hamza.gharbi@univ-msila.dz

Received: 12/03/2019

Accepted: 16/04/2019

Published: 30/04/2019

**Abstract:** Islamic banks in various countries of the Islamic and Western world have developed a remarkable development of their characteristics in the methods of financing and investment based on the principles of Islamic law. On this basis, many banks have developed in the world as a whole. Algeria, as one of the countries of this world, In order to open the way for the Islamic banking business because of its high demand from the Islamic economic institutions, they are old in terms of origin, modern in terms of application in the Algerian banking system. However, the activities of these banks Has been developing from year to year since the promulgation of the law 20/05/1991, until 2018, to reach more than six banks in 2018.

Algeria, along with many other Arab and Western countries, adopted the Islamic banking system because of its religious and ideological goals. This was followed by the law of 20/05/1991, which opened the way for Al Baraka Bank of Algeria in 1990 and Al Salam Bank in 2008, Despite the great efforts exerted by the Algerian state to open the way for Islamic banking, this is limited by the statements of those working on Islamic banks in Algeria.

**Key words:** Islamic Banking, Islamic Finance, Financing Methods, Financing Difficulties.

«JEL» Classification: G21.

\* Corresponding author: aissam.khaldi@univ-msila.dz



**تمهيد:** أدركت العديد من الدول باختلاف اقتصادياتها على أهمية تمويل المؤسسات ودوره الفعال في تحقيق التنمية وفي بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الاقتصاد والمساهمة في إحداث القيمة المضافة واستحداث مناصب الشغل للفئات والتخصصات المختلفة، فللتمويل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلدان المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وزيادة التنافسية بين صادرات مختلف الدول، لتوفير احتياجات المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة على حد سواء.

ففي ظل المزايا والإيجابيات المختلفة لمختلف مصادر التمويل، وجب دعم وتطوير هذه المصادر من خلال استحداث مصادر جديدة وتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية، واستحداث آليات تسهل من عملية التمويل للمؤسسات ومن توفير مختلف تشكيلات مصادر التمويل المناسبة.

ورغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التمويل من خلال محاولتها تحسين مناخ الاستثمار واستحداث عدة هيئات وآليات للتمويل، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وغيرها من الوكالات، غير أن هذا القطاع لازال يعاني من العديد من المعوقات التي تحده، حتى يكون بديل حقيقي للمحروقات خاصة في ظل تراجع الموارد النفطية، ولعل أهم هذه العوائق التي تعيق المؤسسات الجزائرية وتحد من فرص نجاحها توجد إشكاليات في التمويل ومرافقة المشاريع، نظرا لنقص مواردها المالية ونقص الضمانات المقدمة للبنوك، للحصول بموجبها على قروض، إضافة إلى الفوائد المترتبة عن هذه الأخيرة والتي أصبحت تزيد من تكاليف المؤسسات باعتبارها تكاليف ثابتة، وبالتالي تفقدها ميزتها التنافسية مع المؤسسات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى، فالعديد من الأشخاص الراغبون في إنشاء مشاريع يعمدون على التعامل بالقروض الربوية، على خلاف باقي المؤسسات التي يربطها الوازع الديني لتمتنع عن التعامل بمثل هذه التعاملات.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه من إشكاليات التمويل الربوية وتعقيدها، بات من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون ملائمة، حيث يوجد من أهم هذه البدائل التمويل الإسلامي، إذ أن التمويل بالصيغ الإسلامية لا يعتمد على الفوائد والربا، مما يساهم في تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة.

وعليه، جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة وتحليل الإشكالية الآتية:

ما هي تحديات ومعوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كبديل لتمويل المؤسسات؟

يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال محاور المقال كما يلي:

- مفاهيم عامة حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صيغ وأشكال التمويل الإسلامي؛
- البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر؛
- معوقات التمويل الإسلامي بالجزائر؛
- عرض تجارب بعض الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية.

## 1- صيغ وأشكال التمويل الإسلامي

وضع الإسلام صيغا عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل، وسيتم عرض أهم صيغ التمويل الإسلامي.

1-1- المضاربة: المضاربة في اللغة هي مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها، فقد جاء في القاموس المحيط "وضارب له تجر له في ماله وهي القراض"، أما اصطلاحا فيقول تعالى في سورة المزمل: "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله" (المزمل: الآية 18). يعرف بن رشد المضاربة بما يلي: أن يعطي الرجل للرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم بأخذ العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه 'ثلثا' أو ربحا' أو نصفا'.

ويجب الإشارة إلى أن المضاربة لا تعتمد عليها البنوك كثيرا لما لها من مخاطرة وطول الأجل في المعاملة.

أما عن الصيغ الشبيهة بالمضاربة فيقصد بها المزارعة والمساقاة، وسميت بالمزارعة أو المساقاة لأنها تشبه المضاربة من حيث كونها تضم مالا وإن اختلفت أشكال هذا المال.

1-2- المزارعة: المزارعة في اللغة هي مفاعلة من الزرع وهو الإثبات. أما في الاصطلاح فهي دفع أرض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه أو مزرع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل، ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع وزيادتها من السقي والحرق والآلة وغيرها.

1-3- المساقات: ينبثق لفظ المساقات في اللغة منبثق من سقي الثمرة، وهي مفاعلة على تسرب بساق، أما في الاصطلاح فالمساقات هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة معينة متفق عليها.

1-4- المشاركة: تعرف المشاركة في الاصطلاح بأنها عبارة عن تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال أو الوجاهة (مراكزهم الشخصية) ليكون الغنم بينهم حسب الاتفاق.

1-5- المرابحة: المرابحة في اللغة مشتقة من الربح كأن نقول أربحت على سلعتي أي أعطيتها ربحا. أما في الاصطلاح فالمرابحة هي البيع بالزيادة ربح على الثمن الأول، وهي اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد. وتنقسم البيوع الإسلامية إلى بيوع الأمانة وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة بين البائع والمشتري مع الاختيار بسعرها الأصلي، وهي بيع الوقعية أي ثمن البيع أقل من ثمن الشراء، وكذا بيع التولية والتي تعني ثمن البيع يساوي ثمن الشراء، أما بيع المرابحة فهي أن يكون ثمن البيع أكبر من ثمن الشراء. وأخيرا بيوع المساومة وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة دون اشتراط معرفة ثمنها الأصلي أي بالمساومة بين الطرفين.

1-6- الإجارة: الإجارة في اللغة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل. أما اصطلاحا فهي عقد على منفعة مباحة، معلومة، تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة.

1-7- السلم: السلم في اللغة يعني السلف، وقد يسمى سلما لتسليم رأس المال في المجلس، ويسمى سلفا لتقدم رأس المال فكان المشتري أسلف للبائع. أما اصطلاحا فهو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل.

فالسلم إذا هو عكس البيع لأجل، ففي الأول يتم تعجيل الثمن ويؤجل المثلث، وأما الثاني فيجعل المثلث ويؤجل الثمن، وقد شرع السلم على الطرفين لأن المبيع يكون نازلا في القيمة عن البيع العادي، فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه المختلفة، ويستفيد المشتري في إنقاص الثمن.

1-8- المغارسة: المغارسة في اللغة من الغرس، أما في الاصطلاح فقد عرف ابن رشد المغارسة بأنها عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عدد معلوم من الثمار، فإذا بلغت الثمار، فإن للغارس جزء من الأرض والغلة متفق عليها. أي أن المغارسة تكون في الأشجار، حيث يقوم الشريك العامل بغرسة أرض بيضاء لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر ذا نتاجا، أخذ هذا العامل جزءا من الأرض والشجر كأجرة له على ذلك.

1-9- الإستصناع: الإستصناع في اللغة هو طلب الصنع. أما في الاصطلاح فعقد الإستصناع هو طلب صنع شيء ما على صنعة معينة بثمن معلوم. وجب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة وتحديد مقاسه ومادته الخام وغيرها من صناعات المصنع.

## 2- البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بطرق تمويل إسلامية بالجزائر

ينشط في الجزائر العديد من الهيئات المالية التي تتعامل بطرق التمويل الإسلامية، سيتم عرضها في العنصر الموالي للمقال.

2-1- نظرة شاملة عن المنظومة المالية الإسلامية في الجزائر: يعتبر توجه الجزائر للتمويل الإسلامي حديث العهد مقارنة بباقي الدول العربية، لاسيما في الميادين التي تعمل وفق الأسس الحديثة والنظريات المعاصرة، ونظرا للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في البيئة الجزائرية، الأمر الذي دفع الحكومة للتفكير في جمع الأموال عن طريق طرح سندات بدون فائدة تجنباً للإشكال المرتبط بمختلف أشكال الربا والمعاملات الربوية، فيما شرعت عدة بنوك ومؤسسات مصرفية في دراسة جدوى طرح منتجات مصرفية على أساس صيغ تمويل إسلامية، وتتوجه أغلب البنوك لاعتماد صيغة جديدة خاصة بالقروض الإسلامية أو ما يُعرف بالقروض التساهمية التشاركية.

### الجدول رقم (01): يوضح ملكية المصارف الإسلامية في الجزائر

إسم المصرف	ملكية المصرف
بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka Algérie	بحريني - جزائري
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر Bank ABC	بحريني - جزائري
بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria	كويتي - جزائري
بنك الثقة الجزائر Trust Bank Algeria	كويتي - جزائري
بنك السلام الجزائر Al Salam Bank	البحرين

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عدة منشورات ووثائق

ويوضح الجدول الموالي نسبة مساهمات كل من المصرف والمستثمر في تمويل المشروع، والتي تختلف من بنك لآخر.

الجدول رقم (02): يوضح نسبة مساهمات كل من المصرف والمستثمر في تمويل المشروع

البنك	نسبة مساهمة البنك في التمويل	نسبة مساهمة صاحب المشروع في التمويل
1	بنك البركة الجزائري	80%
2	بنك الخليج الجزائر	70%
3	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	00%
4	بنك السلام الجزائر	70%
5	بنك الثقة الجزائر	80%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المواقع الالكترونية للبنوك

## 2-2- بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka Algérie:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعليا خلال شهر سبتمبر 1991. ولبنك البركة الجزائري الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

يوضح الجدول الموالي تاريخ إنشاء وتطور بنك البركة.

## الجدول رقم (03): بطاقة تقنية توضح مسار وأعمال البنك

السنة	البيان
1991	- إنشاء بنك البركة الجزائري.
1994	- إستقرار وتوازن المالي للبنك.
1999	- مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة والأمان).
2000	- تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة.
2002	- إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين والأفراد.
2003	- إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج.
2006	- رفع رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج.
2009	- رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج.
2015	- إنشاء معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية (م.ب.ت.م.إ)؛ - إنشاء شركة الخبرات العقارية "ساتكايمو" برأسمالقدره 15.000.000 دج.

## المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الموقع الإلكتروني لبنك البركة

بعيدا عن التوقع في دائرة الوساطة المالية الصرفة، فإن بنك البركة الإسلامي وفضلا عن الدور المالي الذي تحكمه اتفاقيات تحدد الشروط المالية، كالمبلغ ومدة الالتزام وتحديد مسار التمويل، فإن البنك يؤدي دورا تجاريا هاما بصفته شريكا وطرفا في العمل، ضمن إتفاقية تجارية تحدد كفاءات المعاملة، بتدخله في نشاطات الإنشاء والتمويل وتسويق الثروات بالصيغ التمويل الإسلامية المختلفة (الإجارة أو الاعتماد التجاري، السلم، الإستصناع، المشاركة)، وضمن هذا الإطار يعد بنك البركة الإسلامي مالكا مشتركا، في حالة التمويل بالمضاربة أو المشاركة، ومؤديا للخدمة في العمليات التجارية أو إيجار عين تم اقتناؤها مسبقا من قبل هذا البنك، وذلك في حالة التمويل بالمراجعة أو الإيجار (الاعتماد التجاري والإيجار المنتهي بالتمليك) أو تمويل بالسلم أو بالإستصناع لتجهيزات أو عقارات من قبله أو من قبل الغير.

2-3- بنك الخليج الجزائر **Gulf Bank Algeria**: تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر سنة 2003 بموجب القانون الجزائري، من طرف ثلاث شركات دولية مرموقة (برقان بنك Burgan Bank بقيمة 60% بنك تونس العالمي Bank Tunis International 30%، البنك الأردني الكويتي 10%) برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري،

يقوم بنك الخليج الجزائر بالتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي أبرزهما الإجارة والمراجعة، بحيث تصل نسبة التمويل المقدمة من طرف البنك هي 70% من قيمة المشروع، فيما يدفع المستثمر أو صاحب المشروع ما قيمته 30%.

4-2- المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية **Bank ABC**: تأسست المؤسسة المصرفية العربية Bank ABC في 24 سبتمبر 1998 بالجزائر، من طرف مؤسسات مختلفة (المؤسسة العربية المصرفية 87.62%، الشركة العربية للاستثمار، السعودية 4.18%، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الجزائر، 2.09%، المؤسسة الدولية المالية، واشنطن، 1.85%، شركات جزائرية خاصة أخرى، 4.26%)، حيث تقوم المؤسسة المصرفية العربية بالجزائر Bank ABC بالتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي، بعقود المرابحة والإجارة والاستصناع.

5-2- بنك السلام الجزائري **Al Salam Bank**: مصرف السلام الجزائري، بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم تأسيسه كثمررة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين وكذا مختلف المستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية. يقوم مصرف السلام الجزائري بتمويل مختلف المعاملات التجارية والإستثمارية، وكذا كافة الإحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها (المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، وغيرها).

6-2- بنك الثقة الجزائري **Trust Bank Algeria**: تأسس بنك الثقة الجزائر TBA برأسمال خاص. بدأ النشاط في أبريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار - تم رفعه من السنة التاسعة من التشغيل، أي في عام 2012، إلى 13 مليار دينار.

يقوم البنك بالاستثمار في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية، التأمين وإعادة التأمين، والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.

3- معوقات وصعوبات التمويل الإسلامي بالجزائر: تعد البنوك الإسلامية حديثة النشأة في الجزائر من حيث التأسيس والمعاملات، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح والمتوفر أمامها، تواجهها العديد من العقبات والمضايقات في الميدان، لا سيما فيما يتعلق بالجانب القانوني، حيث استطاعت تحقيق نتائج مرضية إلى حد ما، كما تمكنت من إستحداث بديل شرعي للمواطن الذي سئم من المعاملات الربوية المنهي عنها شرعا والمخالفة للشريعة الإسلامية، وهو ما تبينه الطلبات المتزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية يسودها الاحتكار أمام تكاثر مثل هذا النوع من المصارف. كما أن الإطار التشريعي والقانوني لا

يسهل نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر، وذلك بسبب السياسة المصرفية التي تنتهجها الجزائر وعدم قابليته لتكييف أعماله وفق طبيعة البنوك.

3- واقع عمل البنوك الإسلامية في الجزائر: تعمل المصارف الإسلامية في الجزائر كغيرها من المصارف الإسلامية في العالم، من حيث اعتمادها على التمويلات قصيرة الأجل كصيغة المراجعة، ولا يخفى على الكثير أن هاته المصارف في الآونة الأخيرة تعمل وفق صيغتي المراجعة والتجارة في مجالات محدودة كالعقارات والمنقولات بمختلف أنواعها، وإهماله لقطاعات حيوية أخرى، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير والمنوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشغيل اليد العاملة، وخير دليل على ذلك البنوك الإسلامية في الخليج التي تعمل في بيئة تعتمد أساساً على الاستيراد لضيق مجالات الاستثمار الإنتاجي، وعلى النظر لذلك فإن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل في بلد يتميز باتساع مجالات الاستثمار لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية المختلفة. والملاحظ من أن بعض البنوك الإسلامية في الجزائر لم تتحرر من الفكر والتقاليد الفرانكفونية والأنجلساكسونية ولا زالت إلى اليوم تعمل وفق القروض التجارية تحت مسميات مصارف إسلامية، والتي ترى بأنه يجب أن تعمل وفق القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة، الأمر الذي يثير شكوك مختلف الزبائن لدى هذه المصارف.

إضافة إلى عدم اهتمام المصارف الإسلامية بتكوين مختلف الموظفين وإلمامهم بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية، إذ أن العدد الأكبر من اليد العاملة بجهة المصارف تم جلبها من البنوك التقليدية الأخرى، كما أن لجان الفتوى لهذه المصارف غير معروفين لدى العامة، كما أن البعض من هاته البنوك يظهر تعاملًا إسلاميًا فيه دسائس تخالف الشرع، وهذا رغبة في بعض البنوك تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، دون أن تهتمهم طريقة العمل المشروعة مع الأفراد.

عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية بالشكل الكافي من طرف المتعاملين معها في المجتمع الجزائري والذي يرى في بعض إيرادات البنك دخلاً ربوياً محضاً، كما أن المودعين يطالبون البنك بمعدل أرباح لا يقل عن معدل الفائدة السائد في السوق، وهذا الأمر يعيق عمل المصارف، كما تجد مختلف المصارف الإسلامية في الجزائر إشكالية في التعامل مع البنك الجزائري المركزي، إذ من المعلوم أنه من الناحية القانونية يوجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية في مختلف بلدان العالم وهي:

- نموذج نظام إسلامي كامل، وهو النموذج الموافق والمطابق لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، كما هي حالة بعض الدول العربية والإسلامية مثل إيران وباكستان والسودان.
- نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية، وهو نموذج ذو قوانين خاصة تعدها هذه الدول بما يتناسب وسياساتها مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت، لبنان.
- نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظمة للبنوك الأخرى، وهي حالة بقية البلدان الإسلامية والغربية من ضمنها الجزائر تعمل وفق النموذج الأخير، حيث إن قانون النقد والقرض (القانون رقم 10-90) وتعديلاته المختلفة ينظم عمل جميع البنوك في الدولة الجزائرية، وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية المختلفة والبنوك التقليدية الأخرى.
- 5- عرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية: توجد عدة تجارب رائدة لبلدان رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، سيتم الاقتصار على التجربة السودانية والتجربة الماليزية.
- 5-1- نبذة عن نشأة المصارف الإسلامية: تعود البداية الأولى لنشأة المصارف الإسلامية إلى عام 1940، عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم والذي ظهر في دولة باكستان، بوضع أساليب تمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية بدأت عام 1963 عندما أنشأت مصارف الادخار المحلية في الدقهلية في مصر، وهي بمثابة صناديق إيداع لصغار الفلاحين، ثم تبعها إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة لغرض جمع وصرف أموال الزكاة والقرض الحسن، ثم تلتها محاولات عديدة منها في باكستان، ثم جاء البنك الإسلامي بالسعودية في عام 1974، ويليه بنك دبي الإسلامي في 1975، ثم بنك فيصل (السوداني) في 1977، وبعدها الكويت ومصر والأردن وبقية الدول، وبعدها انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى إن البنوك التقليدية فتحت نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية، مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها، وفي 21 فبراير 2016، أعلن صندوق النقد الدولي عن خطته لإدراج التمويل الإسلامي رسمياً ضمن إطاره الرقابي، وفي نفس اليوم أصدرت مجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية أول تقرير عالمي عن التمويل الإسلامي، فيما بدا اهتماما مفاجئاً بالقطاع الذي يشهد نمواً متسارعاً.

5-2- تجربة السودان: تعتبر تجربة السودان في مجال الصيرفة والمؤسسات المالية الإسلامية من التجارب الرائدة في العالم، باعتبار أن السودان من البلدان القليلة التي تطبق نظام صيرفة إسلامي كامل وشامل على كل المصارف فيها، وأصبحت في تجربتها هذه كثيرا من النجاح والريادة، ودفع هذا النجاح المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية والمؤسسات العالمية إلى السعي لمعرفة حيثيات هذه التجربة والإشادة بما اشتملت عليه من مميزات وإضافات كبيرة للصناعة المصرفية العالمية.

تقديرا لكل هذا الاهتمام ووفاء لهذه التجربة قدم البنك المركزي السوداني هذا التوثيق والتحليل للعامّة من اقتصاديين ومتعاملين وزبائن وجمهور، وقد شمل هذا التوثيق ستة مخططات هي:

- مخطط الوثائق - التي أسست بها هذه التجربة وغدتها بالتعديل والاستدراك والتطوير؛
- مخطط الرقابة الشرعية - باعتبار أن الشريعة هي عماد هذه التجربة؛
- مخطط الجهاز المصرفي - باعتبارها الأجهزة التي تضطلع بالنشاط المصرفي؛
- مخطط المؤسسات المالية المساعدة - باعتبارها الأجهزة التي تضطلع بالنشاط المصرفي؛
- مخطط الرقابة والإشراف المصرفي - باعتبارها أهم وظائف المصرف المركزي؛
- مخطط السياسة النقدية: باعتبارها أهم وظائف المصرف المركزي.

كما وضع المصرف المركزي السوداني لهذا العمل منهجية علمية جيدة لإعداد هذه المخططات ومراجعتها والالتزام بها التزاما دقيقا في مراجعة الدراسات، وما وصل السودان لهذه المرتبة المتقدمة في مجال الصيرفة الإسلامية إلا حرصا من الجهات الوصية، وتكاثف الجهود مع المصارف العاملة في السودان، وجهود المؤسسات الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، ومراقبة أهل السودان لهذا النشاط.

5-3- تجربة ماليزيا: بدأ الماليزيون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابون حجي) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق موافقة لمبادئ وأصول الشريعة الإسلامية، بعيدا عن الفوائد والربا المحرمة شرعا الذي تتعامل به البنوك التقليدية، وبعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات أهمها كان ندوة للبروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان «تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج»، ومن ثمة بدأ اهتمام الحكومة الماليزية بعمل المصارف الإسلامية، وكان ذلك عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل المصارف الإسلامية في ماليزيا، ورفع التقارير والنتائج للحكومة الماليزية وكانت النتائج إيجابية، وفي عام 1983 أسس أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم «بانك إسلام».

بعد الأداء المشجع والمثمر لبنك إسلام رسعت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، فسمحت للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية وفق شروط وضوابط معينة، وفي عام 1999 تم تأسيس ثاني بنك إسلامي تحت اسم «بنك معاملات»، وبعد هذه الفترة تم السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بالعمل في ماليزيا، فبدأ بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرهما من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.

لم يكن النمو في ماليزيا مقتصرًا على نطاق تأسيس بنوك إسلامية وإنما اتجهوا نحو النمو العلمي لتطوير البحث العلمي في مجال التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية فقام البنك المركزي الماليزي بإنشاء جامعة متخصصة فقط في تدريس البنوك الإسلامية وعمل شهادات ومعايير علمية، حيث تمنح شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد، وتعطي أيضا الماجستير والدكتوراه وتقدم عددا كبيرا من المقاعد المجانية للمتفوقين في هذا المجال وتخصص أيضا بإعداد كوادر متخصصة تغطي احتياج الجامعات للتدريس في هذا المجال.

**الخاتمة:** إن صناعة التمويل الإسلامي في الأوساط الإسلامية هو حل أمثل من نواحي شتى، أولها إرضاء للرب بالنسبة للمسلمين من جراء تطبيقهم لأحكام الدين الإسلامي، ثانيا عمل مشروع حقيقي لا يركز على أسعار الفائدة وفي النهاية يتحمل الربح والخسارة طرقي العقد، أما بالنسبة للدول الغربية فإن صناعة التمويل الإسلامي بمثابة مُنتج له زبائنه وسوقه، وهو عدد المسلمين حول العالم، أي أكثر من ملياري نسمة، وبالتالي فإن اهتمام حكومات الدول الغربية بالتمويل الإسلامي ورغبتها الشديدة في الولوج إلى هذه الصناعة، يأتي ضمن حرصها على جذب رؤوس أموال المسلمين، واستثمارها في مشروعات تنمية وطنية تعود بالفائدة على بلادها، كما يرى بعض المختصين أن ما يحدث الآن في قطاع التمويل الإسلامي، هو تطبيق لنظرية كينز للطلب الكلي الفعال، والتي تنص على أنه عند دخول النظام الاقتصادي حالة ركود، فإن هذا يعني انكماش حجم الاستثمار، وبما أن العالم يعاني ركود كبيرا، فإن إنعاش الاقتصاد تحقق بالدرجة الأولى بتخفيض سعر الفائدة إلى أقل معدل ممكن.

ومن خلال ما تم عرضه تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- عدم مرونة السياسة المصرفية الجزائرية أثر على تطور البنوك الإسلامية وعلى نشأتها في الجزائر؛
- عدم مرونة القوانين الجزائرية لا يشجع على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بل وأدى إلى تثبيط عمل المصارف الإسلامية في الجزائر ومحدودية منجياتها ومعاملاتها.
- عدم وجود رقابة بنكية كافية على عمل المصارف التي تدعي أنها تعمل وفق طرق إسلامية، إضافة إلى عدم تكليف هيئة علماء يقومون بمراقبة طرق عمل هاته البنوك إضافة إلى الفتاوى المتعلقة بها؛
- غلاء نسبة أرباح البنوك وصعوبة الإجراءات فيها، إضافة إلى نسبة التمويل المقدم من طرف البنك وصاحب المشروع هو معيق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى سيولة لضمان سيرورة عملها وإستمرار نشاطها.

وعلى ذلك، فإن يمكن عرض الاقتراحات الآتية:

- ضرورة تطبيق نظام إسلامي مركزي في شتى المعاملات المالية بعيدا عن أسعار الفائدة التي باءت بالفشل وأدت إلى الأزمات؛
- على الدول إنشاء هيئة علماء دين مختصين في الفتاوى الخاصة بالمصارف الإسلامية إضافة إلى مراقبة عمل هاته المصارف من ناحية خرق لأحكام الشريعة حتى لا يقع الناس في خلط الفتاوى وشبهة المعاملات؛
- ضرورة توسعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر لتشمل جميع القطاعات، والقيام بعمليات التنمية وتشجيع القطاعات النامية، وتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة اشتراط استيراد المواد الأولية فقط غير الموجودة بالجزائر وتعزيز الصادرات المختلفة؛
- يجب تكاتف جهود مختلف الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالصناعة الإسلامية لتعزيز مثل هذه المبادرات، كما يجب عليها تشجيع ومساندة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عصب الصناعة في مختلف البلدان.

المراجع:

1. سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، مصر، 2016.
2. سليمان ناصر، تجربة البنوك في الجزائر - الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، سنة 2006.
3. الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
4. J. M. AURIAC et les autres, Economie d'entreprise, Costeilla, Paris, 1995, P:49

مواقع إلكترونية:

1. بنك الخليج الجزائر <https://www.ag-bank.com>، تاريخ الزيارة 2018/12/01 على الساعة 17:57.
2. بنك السلام الجزائر <https://alsalamalgeria.com>، تاريخ الزيارة 2018/12/01 على الساعة 18:00.
3. بنك البركة الجزائري <http://www.albaraka-bank.com/ar/>، تاريخ الزيارة 2019/01/05 على الساعة 10.00.